توظيف معيار الأهمية النسبية لقياس الفجوة الرقمية للمعلومات المحاسبية عند الدمج لتحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية -دراسة تطبيقية

أ.م.د. محمد وفي عباس الشمري* أ.م. صلاح مهدي الكواز**

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى قياس الفجوة الرقمية للمعلومات المترتبة عن عملية دمج بنود التقارير المالية المعدة وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف ، وذلك من وجهة نظر قارئ التقرير المالي واقتراح معيارا مناسبا للدمج يؤدي إلى تقليص هذه الفجوة بالشكل الذي يعمل على تحسين المحتوى الإعلامي للمحاسبة . وتناول البحث مفهوم وطبيعة عملية الدمج ومبادئها وقواعدها والمحتوى الإعلامي للتقرير المالي ومعايير وأساليب قياس الفجوة الرقمية للمعلومات المترتبة عن عملية الدمج واستخدام إحدى هذه المعايير في قياس الفجوة الرقمية للمعلومات المترتبة عن دمج بنود كشف المصروفات التابع لمصرف بغداد – شركة مساهمة خاصة .

وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها ما يؤكد على ضرورة وجود إفصاح كاف عن بنود التقارير والكشوفات المالية المعدة بموجب النظام المحاسبي الموحد للمصارف وبالشكل الذي يعمل على تقليص الفجوة الرقمية للمعلومات الناجمة عن دمج بنود تلك التقارير والكشوفات من وجهة نظر قارئها .

Abstract

This research aims at measuring the digital gap of the information that results from the aggregation of items of reports and financial statements that have been prepared according to requirements of the unified Accounting system of banks , acceding to the point of view of the readers of the financial report. It also aims at suggesting a relevant approach for aggregation that decreases the digital gap in a way that leads to improving the information content of accounting . The research also dealt with concept of aggregation and its principles. Its rules and the information content for the financial report and approach of measure of information loss that results from aggregation process and using one of these stardares in measurement the information loss resulting from aggregation of items of statement of banking processing revenues for the Bank of Baghdad - special corporation company .

* جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد .
** جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد .
تأريخ أستلام البحث 2015/3/1
تأريخ قبول النشر 2016/5/10

The research reaches certain results, and proposed certain recommendations, The important one is the necessity that there must we adequate disclosure about items of reports and financial statements that are prepared under the unified accounting system for banks that work on reduce of the information loss that results from aggregation of items of reports and statements from the reader s point of view.

المقدمة :

المحاسبة هي تشخيص وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية عبر التقارير والكشوفات المالية إلى الأطراف الذين لهم علاقة بمجريات النظام المحاسبي بصورة مباشرة ام غير مباشرة، وهؤلاء قسم منهم من داخل الوحدة الاقتصادية والقسم الآخر خارجها من مقرضين ومستثمرين ومراكز بحث علمي وهيئات حكومية مختلفة (ضرائب ، رقابة مالية، تخطيط .....الخ).

وحتى تحقق هذه التقارير والكشوفات المالية ، الأغراض المرجوة منها ، اشترطت المنظمات المهنية والمختصة بالشؤون المحاسبية ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق ..... وغيرها ، توفير الإفصاح الكافي في هذه التقارير حتى تحقق لمستخدميها الفائدة الإعلامية القصوى في عملية اتخاذ القرارات .

وبقصد توفير اكبر قدر ممكن من الوضوح في التقرير المالي المنشور ، يشترط فيه ان يكون مفصلا إلى ابعد الحدود ، وهذا ما يصعب تحقيقه في الواقع العملي وذلك في ظل الاعتبارات الكثيرة التي تفرض على المحاسب تلخيص التقرير المالي إما سعيا وراء تخفيض تكلفة إعداده وإما تلبية لاعتبارات تتعلق بطبيعة النظام المحاسبي المطبق مثل النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف الذي بدوره يحدد شكل ومحتوى التقرير المالي .

ومن هذا يتضح إن مشكلة البحث تكمن في مدى الإفصاح المناسب الواجب توفيره في التقارير والكشوفات المالية المعدة بموجب النظام المحاسبي الموحد للمصارف ، إذ ألزم المحاسبين العاملين في مؤسسات النشاط المصرفي بإعداد هذه التقارير والكشوفات بموجب أنموذج معين يبين ما يجب أن يكون عليه الإفصاح .

والحقيقة إن هذا الأنموذج إذا صمم لمؤسسات النشاط المصرفي التابعة للقطاع العام والتي لا تقوم على أساس نشر تقاريرها المالية ولا يوجد هنالك إلزام بالإفصاح عنها فان الحال يختلف بالنسبة لمؤسسات النشاط المصرفي التابعة للقطاع الخاص والتي تأسست على أساس شركات مساهمة ، والتي تتعامل بطبيعة الحال مع المستثمرين ، حيث يهم كل مستثمر أو من يرغب بالاستثمار معرفة بعض الحقائق عن بنود معينة في التقارير والكشوفات المالية وقد تكون هذه البنود الحاسم بالنسبة للمستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار أو التحول نحو فرصة استثمارية أخرى .

فضلاً عن إن الإفصاح بموجب النظام المحاسبي الموحد للمصارف عن بنود التقارير المالية إنما يتم بصورة أرقام إجمالية وليست تفصيلية نتيجة لدمج (تجميع) بندين أو أكثر من تلك البنود في رقم واحد ، وهذا ما يترتب عنه وجود فجوة رقمية أو خسارة في المعلومات نتيجة عملية الدمج من وجهة نظر قارئ التقرير المالي المتمثل بالمستثمر المحتمل او المقرض.....وغيرهم.

المبحث الأول
منهجية البحث

أولاً : أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث من حيث انه محاولة لتوظيف معيار الأهمية النسبية لقياس الفجوة الرقمية للمعلومات المحاسبية التي تسفر عن عملية دمج بنود التقارير المالية من اجل تحسين محتواها الإعلامي وتوفير مستوى الإفصاح المناسب في هذه التقارير .

ثانياً : هدف البحث :

يهدف البحث إلى توظيف معيار الأهمية النسبية في قياس الفجوة الرقمية الناجمة عن عملية دمج أو تجميع بنود التقارير المالية واقتراح أسلوبا مناسبا للدمج يؤدي إلى تقليص هذه الفجوة بالشكل الذي يعمل على تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية .

ثالثاً : مشكلة البحث :

تتجسد مشكلة البحث في ان الإفصاح عن بنود التقارير المالية يتم بصورة أرقاماً إجمالية وليست تفصيلية نتيجة لدمج بندين أو أكثر من تلك البنود في رقم واحد وهذا ما يترتب عليه نشوء فجوة رقمية تكون بمثابة خسارة في المعلومات من وجهة نظر قارئ هذه التقارير نتيجة عملية الدمج .

رابعاً : فرضية البحث :

يستند البحث إلى فرضية أساسية مفادها " إن توظيف معيار الأهمية النسبية لقياس الفجوة الرقمية للمعلومات الناجمة عن عملية الدمج لبنود التقارير المالية يؤدي إلى تقليص هذه الفجوة بالشكل الذي يعمل على تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية .

خامساً : حدود البحث :

اعتمد البحث على كشف المصروفات المقارن في مصرف بغداد - شركة مساهمة خاصة الذي يمثل عينه البحث ومن ثم إمكانية تعميم النتائج بموجب الأسلوب المقترح على التقارير والكشوفات المالية الأخرى.

المبحث الثاني
الاطار المفاهيمي للبحث

أولاً : مفهوم ، طبيعة ، ومداخل عملية الدمج

تعرف عملية الدمج بأنها مبدأ عام يتبعه المحاسب في إعداد جميع أنواع التقارير المالية المنشورة وغير المنشورة . مع إعطاء أهمية خاصة للنوع الأول من التقارير نظرا للآثار التي تتركها عملية الدمج من حيث تحسينها للمحتوى الإعلامي للتقارير المالية (السيد ، 2009 : 165) .

أما (مشكور وحميد ، 2001 : 500) فيعرفان الدمج بأنه إضافة (تجميع) بيانات فيما بينها في قائمة معينة وفي ظل افتراض ضمني بان تلك البيانات هي من طبيعة واحدة بهدف زيادة فهم المستخدمين للتقارير المالية من خلال تحقيق مستوى الإفصاح المناسب .

أما عن طبيعة عملية الدمج ، فيرى (الحبيطي ، 2003 : 500) إن المحاسب وفي سعيه لاختصار التقارير المالية وتسهيل عملية نشرها ، فانه يلجأ إلى عملية دمج بنود هذه التقارير . والدمج قد يكون لبعض البنود ذات الطبيعة الواحدة من الإيرادات أو المصروفات في رقم واحد في قائمة الدخل ، أو بدمج بنود من الأصول أو الخصوم ذات الطبيعة الواحدة في رقم واحد في قائمة المركز المالي.

لذلك فأن الخطوة الأولى التي تكون محل تساؤل عند إعداد التقارير المالية ، هو أي من البنود يجب دمجه وأي منها يجب الإفصاح عنه ؟ للإجابة عن هذا التساؤل فان هنالك عدة مداخل تستخدم لتحقيق عملية الدمج وكالآتي :

1- مدخل الخبرة والاجتهاد الشخصي : في ظل هذا المدخل ، يترك الاختيار في تحديد البنود التي يفصح عنها وتلك التي يجري دمجها مع غيرها إلى الحكم الشخصي للمحاسب أو مراقب الحسابات أو الإدارة مستندين في إجراءاتهم على أخلاقيات المهنة ودرجة معرفتهم العلمية وخبرتهم العملية (مشكور وحميد ، 2001 : 5001).
من جهة أخرى ، فان هذا المدخل يتعارض مع مبدأ الموضوعية عند إجراء عملية القياس المحاسبي لبنود التقارير المالية ، إذ إن عملية الدمج هي إحدى المراحل المهمة من مراحل القياس ، لذلك يجب أن لا يتأثر القياس بالتقديرات والأحكام الشخصية .
وفي هذا الصدد ، يشير (Balkaoui,2009:277) إن القياس المبني على الخبرة والاجتهاد الشخصي هو الأقل تفضيلا لأنه يعتمد بشكل كبير على بداهة أو حدس القائم بالقياس ويؤدي باستمرار إلى عدد كبير من الاحتمالات أو البدائل التعريفية . وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى تخفيض المحتوى الإعلامي للتقارير المالية .
لذلك فان محاولة تطبيق مداخل أخرى تعتمد القواعد العلمية للدمج سيؤدي بطبيعة الحال إلى تحسين المحتوى الإعلامي .

2- مدخل القيمة النسبية : إذ يتم بموجب هذا المدخل تقييم الأهمية النسبية لبنود التقرير المالي في ضوء مقارنة قيمة كل منها بقيمة بند آخر من البنود الرئيسة فيه ، كصافي الدخل والمبيعات.

3- مدخل التغير النسبي للبند : بموجب هذا المدخل يتم تقييم الأهمية النسبية لبنود التقرير المالي على أساس التغير النسبي الحادث في قيمتها في الفترة المالية الجارية بعد مقارنتها بقيمتها في الفترة المالية السابقة .

أما عن أشكال عملية الدمج فإنها تتخذ شكلين وهما (السيد ، 2009 : 165) :

1- شكل التلخيص أو الضمSummation :- إذ تضم المفردات المكونة لبند معين في رقم واحد ليعبر هذا الرقم عن القيمة الإجمالية لهذا البند مثال على ذلك ضم مفردات المبيعات الشهرية للوحدة الاقتصادية معا" لتكون حصيلة الضم القيمة الإجمالية للمبيعات السنوية لمبيعات الوحدة الاقتصادية.

2- شكل الاتحاد أو التركيب Combination:- وذلك بتجميع بنود مختلفة لكن طبيعتها واحدة في رقم واحد يمثل القيمة الإجمالية لباب معين أو مجموعة معينة ، كما يحدث مثلا" عند دمج بنود النقدية ، المدينون ، والمخزون السلعي في رقم واحد يمثل القيمة الإجمالية لباب الأصول المتداولة.

ويشير (الكواز ، 2006: 137) ان هنالك معيار يمكن بموجبه التفرقة بين هذين الشكلين من أشكال الدمج وهذا المعيار ينص على" يقسم الرقم الإجمالي على عدد البنود أو المفردات محل الدمج ، فإذا كان الرقم حاصل القسمة له مدلول إعلامي[1] ، حينئذ تتخذ عملية الدمج شكل الضم أو التلخيص ، أما إذا لم يكن لحاصل القسمة مدلولا " إعلاميا فتتخذ عملية الدمج حينئذ شكل الاتحاد أو التركيب.

بناءاً على ما سبق فإن لحاصل قسمة القيمة الإجمالية لمبيعات وحدة اقتصادية معينة على عدد أشهر السنة مدلول إعلامي إذ يوفر لمستخدم التقارير المالية معلومة جديدة تتمثل بمتوسط المبيعات الشهرية للوحدة الاقتصادية ، بينما لا يحمل حاصل قسمة القيمة الإجمالية للأصول المتداولة على عدد الأصول أي معنى ، إذ لا يوفر لمستخدم التقارير المالية أية معلومة جديدة ، أي بمعنى آخر لا يؤدي إلى تحسين المحتوى ألمعلوماتي للتقارير المالية .

ثانياً : العوامل المؤثرة في عملية الدمج

يرى (السيد ، 2009 : 166-167) إن هنالك مجموعة من العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند إجراء عملية الدمج وكالاتي :

أ. طبيعة البند ، هل هو عنصر هام في تحديد قيمة صافي الدخل أو المركز المالي، هل هو غير عادي ، هل يمكن قياسه موضوعيا ، هل يشترط الإفصاح عنه بموجب قوانين أو لوائح رسمية .

ب. قيمة البند مقارنة بالقيمة الإجمالية للباب الذي ينتمي إليه البند مثل القيمة الإجمالية للأصول في قائمة المركز المالي ، أو قيمة بند معين ذو أهمية مثل صافي المبيعات في قائمة الدخل.

ت. الفجوة الرقمية للمعلومات المترتبة على دمج بنود التقرير المالي، إذ يترتب على أي عملية دمج تحدث في بنود التقرير المالي ، وأيا" كان المستوى الذي تتوقف عنده، فجوة تكون بمثابة خسارة في المعلومات من وجهة نظر قارئ هذا التقرير ، تعادل من الناحية النظرية ، الفرق بين القيمة الإعلامية للتقرير المالي قبل حدوث عملية الدمج وبعدها .

ث. نقطة القطع: تمثل نقطة القطع بالنسبة للشخص القائم بعملية الدمج المعيار الذي يسترشد به في تنفيذ عملية الدمج ، والذي بالمقارنة به ، يتم تقييم عملية الدمج من حيث النوع ، فتوصف بأنها جيدة (إذا لم تتجاوز نقطة القطع المحددة) أو رديئة إذا تجاوزتها، ومقبولة أو غير مقبولة . كما يسترشد بنقطة القطع أيضا" في تحديد مستوى الدمج Aggregation Level الذي يتم الوقوف عنده.

ويمكن تحديد نقطة القطع أما في صورة قيمة مطلقة حيث تمثل حينئذ بعدد معين من وحدات المعلومات مثل 20 وحدة معلومات ، كما يمكن تحديدها في شكل نسبة مئوية معينة من القيمة الإعلامية (المحتوى ألمعلوماتي) للتقرير المالي كتحديدها بـ 8% من المحتوى الإعلامي للتقرير(Pendlbury , 1980:111).

وكما تختلف صور نقاط القطع وكذلك قيمها وذلك باختلاف الفئات المستخدمة للتقرير المالي . إذ يمكن أن توجد على مستوى التقرير المالي مجموعة مختلفة من نقاط القطع خاصة بمعلومات التقرير ككل ، كأن توجد على مستوى الميزانية مثلا" نقطة قطع خاصة بباب الأصول النقدية ، وأخرى خاصة بباب الأصول المتداولة، وثالثة خاصة بباب الأصول الثابتة ورابعة خاصة بإجمالي الأصول وهكذا. كما يمكن أن توجد على مستوى المنشاة نقطة قطع خاصة بقائمة الدخل وأخرى خاصة بقائمة المركز المالي ، وهذا التنوع في نقاط القطع إنما يتماشى مع حقيقة تتعلق بأنماط القرارات المختلفة المبنية على التقارير المالية الخارجية.

وأيا" كانت قيم نقاط القطع وكذلك صورها ، فمن الضروري لها حتى تصلح معيارا" لعملية الدمج أن يتوفر فيها الشرطين التاليين وهما(مطر ،398:1996) :

1- أن تكون مقبولة قبولا" عاما" سواء من قبل معدي التقرير المالي او من قبل مستخدمي هذا التقرير.
2- أن تكون معلنة، وهذا يتطلب إفصاحا" عنها في التقرير المالي بالنص عليها صراحة" في الملاحظات المرفقة بالتقرير المالي جنبا" إلى جنب مع قيمة الفجوة الرقمية للمعلومات الفعلية التي يترتب على الدمج . وهذه مسؤولية المحاسب ومراقب الحسابات.

ثالثاً : المبادئ والقواعد العلمية لعملية الدمج

لترشيد عملية الدمج وتحسين نتائجها ، لابد أن تقوم على مبادئ وقواعد علمية تزيد من موضوعيتها.

ومن أهم المبادئ التي تحكم عملية الدمج ما يأتي :-

(1) يُقصد بالمدلول الإعلامي لبند معيّن في قائمة مالية هو قيمة ما يحويه هذا البند من معلومات اقتصادية من وجهة نظر مستخدمي هذه القائمة المالية في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالوحدة الاقتصادية مثل القرارات التي يتخذها المستثمرون بخصوص توظيف أموالهم فيها أو القرارات التي يتخذها المقرضون بشأن منحها التسهيلات المصرفية.

1. مبدأ تجميع البيانات: ويستفاد منه في تحديد مستوى الدمج ، ويقضي هذا المبدأ باستمرار عملية الدمج إلى الحد الذي لا تظهر عنده الحاجة لإعادة تفصيلها مرة أخرى . يقصد بذلك إن عملية الدمج يمكن أن تستمر ما دامت البيانات حصيلة الدمج واضحة ومفهومة من قبل قارئ التقرير ، وتنتهي هذه العملية بالنقطة التي إذا ما تجاوزت عملية الدمج ، تصبح عندها البيانات غير واضحة وغير مفهومة من قبل قارئ التقرير(James&Robert,1969:45).
2. مبدأ الجدوى أو التكلفة المعقولة: ويقضي هذا المبدأ مراعاة الموازنة عند تنفيذ عملية الدمج بين اعتبارين،إحداهما هو تكلفة الدمج ممثلا" في تحيز الدمج أو فجوة المعلومات المترتبة عليه، والآخر هو عائد الدمج ممثلا" بالوفورات المتحققة في تكلفة إعداد التقرير المالي. ويؤدي هذا المبدأ دوراً مهماً في تصميم نظم المعلومات المعاصرة ، وذلك باعتبار إن المعلومات كأي منتج آخر لها تكلفة اقتصادية ، كما إن لها عائد، ولابد عند تصميم نظام المعلومات الموازنة بين هذين العنصرين للحكم على مدى كفاءة هذا النظام.

من جانب آخر، لابد من وجود قواعد علمية تحكم تنفيذ عملية الدمج وهي نفسها التي تحكم عملية القياس المحاسبي بشكل عام . وذلك على أساس إن عملية الدمج هي مجرد مرحلة من مراحل عملية القياس المحاسبي . وعموما" يمكن حصر أهم القواعد التي تحكم عملية الدمج بالآتي:-

القاعدة الأولى:

بما إن عملية الدمج من مراحل عملية القياس المحاسبي ، فيجب أن توافر هذه الخاصية للمحاسب في تنفيذه العملية مرونة كبيرة تجعله يختار مستوى الدمج المناسب من بين عدة بدائل متاحة وذلك بما يوافر لقارئ التقرير المالي اكبر قدر من المعلومات دون أن يؤثر في القيمة المالية للبنود المدمجة ، مع الإشارة إن هذه الخاصية تقضي أن تكون البنود المدمجة متماثلة أو على الأقل من طبيعة واحدة حتى يمكن إخضاعها لخاصية الدمج من الناحية الرياضية.

القاعدة الثانية:

وتقضي بان يتأكد المحاسب في تنفيذه لعملية الدمج من كونها منطقية Logical، وهذه القاعدة على درجة كبيرة من الأهمية في تحديد أطار عملية الدمج حيث تجعلها محصورة بدمج البنود المتماثلة والتي تأخذ شكل الضم او التلخيص Summation، أو بدمج البنود ذات الطبيعة الواحدة والتي تأخذ صورة الإتحاد أو التركيب Combination، أما فيما عدا ذلك فلا تعد عملية الدمج منطقية.

ويحق للمحاسب بموجب هذه القاعدة أن يجمع في قائمة الدخل الأرقام الممثلة لبنود المواد الخام ، الأجور الصناعية ، التكاليف الصناعية غير المباشرة في رقم واحد لأنها جميعاً ذات طبيعة واحدة (تكاليف إنتاجية) بينما لا يجوز دمج بندي المواد الخام ومصروفات البيع في رقم واحد بحكم اختلاف طبيعتهما. وبالمثل يجوز له في قائمة المركز المالي دمج بنود الآلات، الأثاث ، والسيارات في رقم واحد يمثل القيمة الإجمالية لباب الأصول الثابتة ، بينما لا يجوز دمج الآلات وأوراق القبض والأوراق المالية لأنها ليست من طبيعة واحدة.

القاعدة الثالثة:

أن تكون عملية الدمج مقبولة أو مسموح بها. بموجب هذه القاعدة يمكن لعملية الدمج أن تستمر إلى الحد الذي يكون العائد المتحقق منها (ممثلاً في وفورات تكلفة التقرير) ، مساوياً للتكلفة (ممثلة في الفجوة الرقمية للمعلومات المترتبة عن عملية الدمج).

كما يجب على المحاسب توخي الحرص في تطبيق هذه القاعدة أثناء عملية الدمج وذلك بمراعاة الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات والتي هي مخرجات هذه العملية . مع الإشارة إن تمسك المحاسبين بهذه القاعدة من قواعد الدمج ، يفرض عليهم الحرص على إعداد نماذج متنوعة من التقارير تتناسب طريقة عرض معلوماتها مع طبيعة الأغراض التي ستستخدم فيها.

القاعدة الرابعة:

تفرض هذه القاعدة على المحاسب أن يسترشد أثناء تنفيذه لعملية الدمج بأساليب ومعايير مختلفة (سيتم تناولها لاحقا) تكون مبنية على مفهوم الفجوة الرقمية للمعلومات أو ما يمكن تسميته بتحيز الدمج Aggression Bias . وتلعب هذه القاعدة دوراً مهماً في تحديد جودة عملية الدمج وتقييم كفاءتها. عموما"يستلزم من المحاسب وعند استرشاده بمفهوم الفجوة الرقمية للمعلومات المترتبة عن عملية الدمج مراعاة ما يلي (سعد،1987: 41) :

أ- تتسع الفجوة الرقمية للمعلومات المحاسبية كلما كان الحجم النسبي للبند الناشئ من الدمج كبير نسبة إلى إجمالي معين. والعلاقة هنا طردية حيث تتسع الفجوة الرقمية تبعا" لازدياد الحجم النسبي للبند والعكس بالعكس.

ب- تتسع الفجوة الرقمية للمعلومات المحاسبية المترتبة عن عملية الدمج كلما كانت قيم البنود المجمعة متقاربة ، وبالعكس تقل كلما كانت قيم البنود المدمجة متفاوتة.
ت- تتسع الفجوة الرقمية للمعلومات المحاسبية المترتبة عن عملية الدمج بازدياد عدد البنود المدمجة والعكس بالعكس.

رابعاً:أساليب ومعايير قياس الفجوة الرقمية للمعلومات المترتبة عن عملية الدمج

هنالك أساليب ومعايير مختلفة تستخدم في قياس الفجوة الرقمية للمعلومات الناتجة عن دمج بنود التقرير المالي منها :

1- أسلوب الدالة اللوغاريتمية:-

يقوم هذا الأسلوب على استخدام الدالة اللوغاريتمية والتي تعرف بدالة شانون للمعلومات Shannon's information function وذلك نسبة إلى واضعها Shannon والذي كان أول من استخدمها عام 1948 في مجالات الهندسة الالكترونية كوسيلة لتحسين فعالية الاتصالات اللاسلكية عن طريق استخدامها كمقياس للمستوى الإعلامي للبرقية. ثم طورت هذه الدالة فيما بعد لتناسب الاستخدام في المجالات المحاسبية عن طريق Theil و Lev لاستخدامها في قياس المحتوى الإعلامي للتقارير المالية والفجوة الرقمية للمعلومات الناجمة عن عملية الدمج . وأهم ما يميز الدالة اللوغاريتمية ويجعلها من الأساليب المهمة في قياس الفجوة الرقمية للمعلومات الناجمة عن عملية الدمج هي إنها دالة متناقصة وتراكمية(Lev , 1973:56). اذ تكون دالة متناقصة كلما زادت قيمة البند أو البنود المدمجة، بينما تلائم الميزة الثانية خاصية الدمج التي تم التطرق إليها سابقا" والتي تمكن المحاسب من اختيار مستوى الدمج المناسب للتقرير المالي .

ولكن ما يعاب على هذا الأسلوب هو إن استخدامه في قياس الفجوة الرقمية للمعلومات الناجمة عن الدمج إنما يقتصر فقط على التقارير المالية غير المقارنة.

2- معيار الأهمية النسبية:

نظرا لان هذا المعيار يمثل المحور الرئيس في البحث فأن من الضروري تناوله بشيء من التفصيل .

أ- مفهوم الأهمية النسبية

حضي مفهوم الأهمية النسبية باهتمام واسع من قبل المنظمات والهيئات الدولية المحاسبية والباحثين . فقد عرفت من قبل لجنة معايير التدقيق الدولية بأنها إطار لإعداد أو عرض البيانات المالية التي تغلب عليها صفة المادية (مهمة) أي إن حذفها أو تحريفها سيؤثر في القرارات التي يتخذها مستخدمو التقارير المالية (عبد الله ، 2000 : 130).

أما مجلس معايير المحاسبة الدولية فقد عرف الأهمية النسبية بأنها القيمة النسبية لبند من بنود القوائم المالية أو لأمر من الأمور الواجب الإفصاح عنها أو تأثيره المتوقع في القرارات التي يتخذها المستخدمون بناء على المعلومات المعروضة في القوائم المالية. ويعد البند أو الأمر ذا أهمية نسبية إذا كان من المحتمل أن يؤدي عدم الإفصاح عنه ، أو سوء عرضه أو حذفه إلى تشويه أو نقص المعلومات المعروضة في القوائم المالية بدرجة تؤدي إلى تضليل القارئ المدرك عند اتخاذ قرار يعتمد على تلك المعلومات.

ويشير (حنان ، 2009 : 439) ان الاهمية النسبية تعني ان العمليات ذات الاثر الاقتصادي غير المهم او غير الجوهري يمكن معالجتها بطريقة سهلة او غير دقيقة وبصورة استثنائية وان لم تنسجم مع المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاما ، كما ان هذه الاحداث لاداعي للافصاح عنها في التقارير المالية .

ب- الأهمية النسبية ومفهوم الملاءمة

يشير (Hendrickson ,1997 : 125) إن مفهوم الأهمية النسبية يتشابه إلى حد كبير مع مفهوم الملاءمة من أوجه كثيرة ، فالملائمة تفترض انه يجب عرض جميع المعلومات التي تساعد في التنبؤ بالمعلومات المطلوبة لعملية القرار او التي تساعد مباشرة في اتخاذ القرار . وقد استخدمت الأهمية النسبية بمعناها الايجابي Positive Sense لكي تحدد ما يجب الإفصاح عنه لأغراض الاستخدامات العامة غير المحددة للمعلومات . أي انه قد تعد المعلومات مهمة نسبيا (فيكون الإفصاح عنها ضروريا عندما يكون إلمام مستخدمي التقارير المالية بهذه المعلومات أمرا جوهريا) . من جهة أخرى قد تؤدي البيانات الكثيرة جدا إلى التضليل مثلها في ذلك البيانات القليلة جدا . فإذا تم عرض معلومات أكثر مما ينبغي ، فان العناصر الملائمة تتوارى . ونتيجة لذلك تتخذ القرارات اعتمادا على بيانات غير كافية ، وفي مثل هذه الحالة لا تبدو أن تكون القرارات سليمة . ولذلك فان الأهمية النسبية تضع شرطا أو قيدا على ما يجب الإفصاح عنه .

ت- معيار الأهمية النسبية والفجوة الرقمية

يمكن استخدم معيار الأهمية النسبية في قياس الفجوة الرقمية لمعلومات التقرير المالي المقارن ، مستندا على افتراض إن قيمة البند وكذلك معدل تغيره الحاصل على مدار الفترة الزمنية للتقرير المقارن تؤثران في أهميته النسبية ، وعليه ومن اجل تقييم الأهمية النسبية للبند محل الدمج ، لابد من ترجيح قيمته النسبية بمعدل التغير الحاصل فيها وذلك عن طريق ضربهما معا ليكون حاصل الضرب دليلا لأهميته النسبية" (AICPA,2011: 38).

مع الإشارة إن معيار الأهمية النسبية في قياس الفجوة الرقمية لمعلومات الدمج يجمع مؤشرين يسترشد بهما المحاسبين في تقييم الأهمية النسبية للبند محل الدمج وهما مؤشر أو معيار القيمة ، ومؤشر أو معيار التغير في مؤشر واحد بعدما كان يستخدم كل منهم على انفراد وهو ما تم توضيحه عند بحث مداخل عملية الدمج. وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى تخفيض تحيز الدمج الناشئ من عملية قياس الفجوة الرقمية لمعلومات الدمج وذلك من وجهة نظر قارئها . والحقيقة إن هذه الميزة لهذا المعيار فضلاً عن قدرته في قياس الفجوة الرقمية لمعلومات التقرير المالي المقارن ، جعلته يحتل الصدارة من بين الأساليب العلمية التي تستخدم في قياس الفجوة الرقمية لمعلومات الدمج والتي دفعت الباحثان في استخدامه لإجراء الدراسة التطبيقية لهذا البحث .

خامساً : المحتوى الإعلامي للتقرير المالي :

يقصد بالمحتوى الإعلامي للتقرير المالي (ويسمى أيضا بالمحتوى الإعلامي للمحاسبة) ، قيمة ما يحويه من معلومات اقتصادية وذلك من وجهة نظر مستخدمي هذا التقرير في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالوحدة الاقتصادية . والمحتوى الإعلامي للتقرير المالي ، ذو أهمية خاصة في مجالات تطوير القياس المحاسبي ، ذلك لان وظيفة الاتصال في المحاسبة وأداتها التقارير المالية تقف جنبا إلى جنب مع وظيفة القياس لتشكلان معا الأساس الذي يقوم عليه نظام المعلومات المحاسبية .

وبذلك تلتقي أغراض الوظيفتين عند هدف واحد مشترك وهو الحرص على توفير اكبر قدر ممكن من المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات . وعليه فان تحسين في أداء أي من الوظيفتين سيؤثر في أداء الوظيفة الأخرى . مثال على ذلك عملية الدمج وهي جانب من جوانب عملية القياس المحاسبية ، فيمكن عن طريق تحسينها زيادة القيمة الإعلامية للتقارير المالية.

والقاعدة الأساسية العامة التي تحكم عملية قياس المحتوى الإعلامي للتقرير المالي تقوم على مبدأين هما:-

1- إن الفائدة المتحققة لمستخدم التقرير المالي بما يحويه من معلومات ، تزداد كلما زادت قيمة محتواه الإعلامي .
2- إن المحتوى الإعلامي للتقرير المالي ممثلا بقيمة ما يحويه من معلومات اقتصاديه يزداد كلما زاد معدل التغير في قيمة البنود المكونة لهذا التقرير، وذلك على مدار الفترة الزمنية التي يغطيها هذا التقرير.(مطر، 1996: 117)

ويمكن استخدام معيار الأهمية النسبية في قياس قيمة المحتوى الإعلامي للتقرير المالي المقارن بموجب المعادلة الآتية :-

$$Vi = \sum_{r=1}^{n} \frac{X2(X2 - X1)}{X1}$$

اذ إن :

Vi= قيمة المعلومات المحتواة في التقرير المالي.

X2= القيمة النسبية للبند محل الدمج في نهاية الفترة المالية الحالية للتقرير المالي.

X1= القيمة النسبية محل الدمج في نهاية الفترة المالية السابقة للتقرير المالي.

n= عدد بنود التقرير المالي.

r= ترتيب البند محل الدمج حيث r =(1,2,3.....n)

وبموجب المعادلة أعلاه يتبين ان الفجوة الرقمية لمعلومات الدمج للتقرير المالي المقارن، والمحددة بموجب المعيار أعلاه تتوقف على عاملين هما:-

العامل الأول:-

القيمة النسبية للبند او البنود محل الدمج ، والعلاقة هنا طردية ، اذ تزداد قيمة الفجوة الرقمية لمعلومات الدمج بزيادة القيمة النسبية للبند محل الدمج والعكس بالعكس .

العامل الثاني:-

معدل التغير الحاصل في القيمة النسبية للبند على مدار الفترة الزمنية للتقرير المالي المقارن والتي تكون عادة سنة مالية . وهذا العامل يوفر ميزة مهمة لمعيار الأهمية النسبية ، وهي صلاحيته للاستخدام في التقارير المالية المقارنة وغير المقارنة بعكس أسلوب الدالة اللوغاريتمية المشار إليه سابقا والذي لا يصلح وكما أسلفنا إلا للتقارير المالية غير المقارنة. (مطر، 1996:405)

المبحث الثالث
الجانب التطبيقي

قياس الفجوة الرقمية للمعلومات الناتجة عن دمج التقارير المالية للشركة عينة البحث باستخدام معيار الأهمية النسبية لغرض قياس الفجوة الرقمية للمعلومات الناتجة عن دمج التقارير والكشوفات المالية للشركة عينة البحث ممثلة بمصرف بغداد باستخدام معيار الأهمية النسبية ، فقد اختار الباحثان الكشوفات المالية المقارنة للشركة لسنة 2012 والمعدة بموجب النظام المحاسبي الموحد للمصارف وتحديدا كشف المصروفات ، حيث بلغ مجموع مصروفات الشركة الموضح في كشف الأرباح والخسائر لسنة 2012 مبلغ إجمالي قدره (1006150000) دينار بينما كانت لسنة 2011 مبلغ إجمالي قدره (846540000) دينار. علما إن هذه المبالغ لها تفصيلات غير منشورة رغم إن الشركة عينة البحث هي شركة مساهمة خاصة.

والآتي كشف المصروفات المصرفية المقارن للسنة المالية المنتهية في 31/ 2012/12 لمصرف بغداد - شركة مساهمة خاصة .

جدول (1)

مصرف بغداد- شركة مساهمة خاصة

كشف المصروفات المصرفية للسنة المنتهية في2012/12/31 (المبالغ بالملايين)

رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	السنة الحالية / دينار	السنة السابقة/ دينار
311	الرواتب النقدية للموظفين :		
3111	الرواتب	242	182
3112	مخصصات عائلية	32	20.2
3115	مخصصات مهنية وفنية	62	43.4
3116	مخصصات تعويضية	1	0.71
3118	مخصصات مقطوعة	0.5	0.39
3119	مخصصات أخرى	8.5	6.14
3141	حصة الوحدة في التقاعد	24	17.2
		370	270.04
32	المستلزمات السلعية		
322	الوقود والزيوت	5.5	4.1
3251	اللوازم والمهمات	1	0.72
3252	القرطاسية	0.75	0.59
3272	الكهرباء	1	0.69
		8.25	6.1
33	المستلزمات الخدمية		
3312	صيانة مباني ومنشآت	3	2.02
3313	صيانة الآلات والمعدات	0.75	0.6
3316	صيانة أثاث وأجهزة مكاتب	1	0.78
3333	ضيافة	0.6	0.43
3341	نقل العاملين	1	0.78
3342	نقل السلع والبضائع	2.5	2.18
33432	السفر والإيفاد لأغراض النشاط	2.5	1.87
3344	اتصالات عامة	1.15	1.06
3369	مصروفات خدمية أخرى	50	47.1
33691	مصروفات خدمية أخرى/ إدارة عامة	2	1.45
33692	مصروفات خدمية أخرى/ رئيسي	48	45.3
		112.5	103.57
342	فوائد مصرفية مدفوعة		
3421	فوائد حسابات التوفير	500	400
		500	400
37	الاندثار		
376	اندثار أثاث وأجهزة مكاتب	14.4	10.21
		14.4	10.21
39	مصروفات أخرى		
391	مصروفات سنوات سابقة	1	0.72
		1	0.72
	مجموع المصروفات المصرفية	1006.15	846.54

* المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على سجلات الشركة .

وقبل المباشرة بإجراءات قياس الفجوة الرقمية لمعلومات الدمج لبنود فقرات كشف مصروفات الشركة عينة البحث، يستلزم الأمر تحديد نقطة القطع.

وقد اعتمد الباحثان في تحديد نقطة القطع الأسلوب الذي استخدمته دراسة الحبيطي (الحبيطي 208:2003) والذي يقوم على أساس دراسة مجموعة من التقارير المنشورة لعدد كبير من المصارف العربية في دول مختلفة إضافة إلى قيام بعض من هذه المصارف بالإفصاح ضمن تقاريرها السنوية عن سياستها في دمج بنود التقارير والكشوفات المالية حيث كانت النتائج كالآتي:

1. نقطة القطع المتفق عليها في القطاع الذي تعمل فيه الشركة عينة البحث بخصوص تقييم الأهمية النسبية لبنود كشف الأرباح والخسائر هي (1) وحدة من المعلومات.
2. نقطة القطع المتفق عليها بخصوص الفجوة الرقمية لمعلومات الدمج المقبولة من قبل مستخدمي كشف الدخل هي 10%.

أما إجراءات قياس الفجوة الرقمية للمعلومات الناتجة عن دمج بنود كشف المصروفات المصرفية المقارن في مصرف بغداد باستخدام معيار الأهمية النسبية فهي كالآتي:

1. تحديد القيم النسبية لبنود كشف المصروفات المصرفية يتم تنفيذ هذه الفقرة باتخاذ مجموع المصروفات المصرفية كأساس للمقارنة وللفترتين الماليتين 2011 - 2012 وكما هو واضح في العمودان الأول والثاني من الجدول (2) .
2. تحديد التغير في قيمة بنود الكشف ويتم ذلك على مدى الفترة الزمنية الممتدة من 31/ 12 /2011 - 31/ 2012/12 وذلك بشكل قيم مطلقة ونسب مئوية. ويبين العمود الثالث من الجدول (2) التغير الحاصل في بنود كشف المصروفات بالقيم المطلقة وكذلك في شكل نسبي . ويلاحظ هنا بأن المرتبة التي يحتلها البند حسب التغير النسبي الحاصل فيه ليست مرتبطة بقيمته المطلقة ، ومجموع المصروفات خير مثال على ذلك ، فقد احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمتها النسبية ، وجاءت بالمرتبة السابعة والعشرون من حيث التغير الحاصل في قيمتها على مدار السنة المالية، بينما احتلت المخصصات العائلية المرتبة الأولى من حيث التغير الحاصل في قيمتها على مدار السنة المالية بعدما كانت تحتل المرتبة العاشرة من حيث قيمتها النسبية . والتفاوت الحاصل في المرتبتين يمكن اعتباره دليلا واضحا على الآثار التي ستترتب على التقارير المالية المنشورة فيما لو تم الاسترشاد في تقييم الأهمية النسبية لبنودها على القيمة النسبية للبند أو وفق التغير الحاصل في قيمته كل على حدة ، وهما المؤشران التقليديان المتبعان في المجالات الحسابية . لذلك من الضروري استخدام معيار الأهمية النسبية كمعيار للدمج ، لأنه يجمع بين آثار العاملين السابقين وهما القيمة والتغير الحاصل في قيمة البند معا .
3. اشتقاق الأهمية النسبية لبنود كشف المصروفات المصرفية ويتم ذلك من المعلومات المتحققة في الخطوتين (1،2) أعلاه وبموجب المعادلة الآتية:

$$\text{الأهمية النسبية} = \frac{(X1-X2)X2}{X1}$$

حيث إن:-

X2= القيمة النسبية للبند في2012/12/31

X1= القيمة النسبية للبند في2011/12/31

ويبين العمود الرابع في الجدول(2) نتائج تطبيق هذه المعادلة.

وباتخاذ الأهمية النسبية معيارا لتقييم الأهمية النسبية لبنود كشف المصروفات المصرفية ، نلاحظ مدى التغير الحاصل في ترتيبها من حيث أهميتها النسبية. فبالنسبة لمجموع الرواتب النقدية للموظفين مثلا تراوحت القيمة النسبية والتغير النسبي والاهمية النسبية لها بين (4 ، 15 ، 1) على الترتيب، وهكذا لبقية البنود . ويعود ذلك التغير لحقيقة، إن معيار الأهمية النسبية ما هو إلا محصلة لعنصري القيمة المطلقة ، ومعدل التغير الحاصل فيهما معا.
4. تقييم الأهمية النسبية لبنود كشف المصروفات بموجب معيار الأهمية النسبية وهذا يتم من خلال مقارنة نقطة القطع التي تعمل بها الشركة عينة البحث وهي (1) وحدة معلومات بدليل الأهمية النسبية لكل بند ليتخذ قرار الدمج أو الإفصاح.

جدول (2)

مصرف بغداد- شركة مساهمة خاصة

تطبيق معايير القيمة النسبية والتغير النسبي والأهمية النسبية لكشف المصروفات المصرفية المقارن للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31

رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	عام 2011		عام 2012			التغير			معيار الأهمية النسبية	
		المبلغ	%	المبلغ	%	الرتبة	المطلق	النسبي %	الرتبة	وحدة معلومات	الرتبة
311	الرواتب النقدية للموظفين :-										
3111	الرواتب	ج	21.499	242.00	24.052	5	60.00	32.9670	19	2.8559	2
3112	مخصصات عائلية	20.20	2.386	32.00	3.180	10	11.80	58.4158	1	1.0586	6
3115	مخصصات مهنية وفنية	43.40	5.127	62.00	6.162	7	18.60	42.8571	4	1.2444	5
3116	مخصصات تعويضية	0.71	0.084	1.00	0.099	25	0.29	40.8451	7	0.0184	17
3118	مخصصات مقطوعة	0.39	0.046	0.50	0.050	32	0.11	28.2051	21	0.0039	25
3119	مخصصات أخرى	6.14	0.725	8.50	0.845	14	2.36	38.4365	13	0.1392	10
3141	حصة الوحدة في التقاعد	17.20	2.032	24.00	2.385	11	6.80	39.5349	8.5	0.4150	7
	المجموع	270.04	31.899	370.00	36.774	4	99.96	37.0167	15	5.62	1
	معيار الأهمية النسبية									11.3554	
32	المستلزمات السلعية:-										
322	الوقود والزيوت	4.10	0.484	5.50	0.547	16	1.40	34.1463	17	0.0703	13
3251	اللوازم والمهمات	0.72	0.085	1.00	0.099	25	0.28	38.8889	11	0.0168	19
3252	القرطاسية	0.59	0.070	0.75	0.075	29.5	0.16	27.1186	23	0.0052	24
3272	الكهرباء	0.69	0.082	1.00	0.099	25	0.31	44.9275	3	0.0218	16
	المجموع	6.10	0.721	8.25	0.820	15	2.15	35.2459	16	0.1126	11
	معيارالأهمية النسبية									0.2267	
33	المستلزمات الخدمية :-										
3312	صيانة مباني ومنشآت	2.02	0.239	3.00	0.298	17	0.98	48.5149	2	0.0744	12
3313	صيانة الآلات والمعدات	0.60	0.071	0.75	0.075	29.5	0.15	25.0000	25	0.0039	26
3316	صيانة أثاث وأجهزة مكاتب	0.78	0.092	1.00	0.099	25	0.22	28.2051	21	0.0078	22.5
3333	ضيافة	0.43	0.051	0.60	0.060	31	0.17	39.5349	8.5	0.0104	21
3341	نقل العاملين	0.78	0.092	1.00	0.099	25	0.22	28.2051	21	0.0078	22.5
3342	نقل السلع والبضائع	2.18	0.258	2.50	0.248	18.5	0.32	14.6789	28	0.0087-	28
33432	السفر والإيفاد لأغراض النشاط	1.87	0.221	2.50	0.248	18.5	0.63	33.6898	18	0.0310	15
3344	اتصالات عامة	1.06	0.125	1.15	0.114	21	0.09	8.4906	30	0.0100-	29
3369	مصروفات خدمية أخرى	47.10	5.564	50.00	4.969	8	2.90	6.1571	31	0.5309-	31
33691	مصروفات خدمية أخرى/ إدارة عامة	1.45	0.171	2.00	0.199	20	0.55	37.9310	14	0.0319	14
33692	مصروفات خدمية أخرى/رئيسي	45.30	5.351	48.00	4.771	9	2.70	5.9603	32	0.5176-	30
	المجموع	103.57	12.235	112.50	11.181	6	8.93	8.6222	29	0.9632-	32
	معيار الأهمية النسبية									1.8632-	
342	فوائد مصرفية مدفوعة										
3421	فوائد حسابات التوفير	400.00	47.251	500.00	49.694	2.5	100.00	25.0000	25	2.5695	3.5
	المجموع	400.00	47.251	500.00	49.694	2.5	100.00	25.0000	25	2.5695	3.5
	معيار الأهمية النسبية									5.139	
37	الاندثار :-										

376	اندثار أثاث وأجهزة مكاتب	10.21	1.206	14.40	1.431	12.5	4.19	41.0382	5.5	0.2671	8.5
	المجموع	10.21	1.206	14.40	1.431	12.5	4.19	41.0382	5.5	0.2671	8.5
	معيار الأهمية النسبية									0.5342	
39	مصروفات أخرى :-										
391	مصروفات سنوات سابقة	0.72	0.085	1.00	0.099	25	0.28	38.8889	11	0.0168	19
	المجموع	0.72	0.085	1.00	0.099	25	0.28	38.8889	11	0.0168	19
	معيار الأهمية النسبية									0.0336	
	المجموع الكليللمصروفات المصرفية	846.54	100.000	1006.15	100.000	1	159.61	18.8544	27	0.0000	27
	مجموع الأهمية النسبية (وحدات المعلومات)									15.4257	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1) .

ولكن قبل تحديد البنود التي يجوز دمجها وتلك التي يجب الإفصاح عنها في كشف الأرباح والخسائر ، يجب التحقق من مدى توفر القواعد العلمية لعملية الدمج والتي سبق الإشارة إليها وكالآتي:-

أ ـ من خلال نظرة سريعة لبنود كشف المصروفات المصرفية المقارن للشركة عينة البحث ، تظهر إنها جميعا مقاسة بوحدة واحدة وهي الدينار ، وتماثل أو تجانس وحدة القياس للبنود المحتمل دمجها يحقق الشرط الأساسي لإحدى القواعد العلمية لعملية الدمج وهي الخاصية التجميعية ، لأن تماثل وحدة القياس بالنسبة لبنود المصروفات تتيح الفرصة لدمجها.

ب ـ ولأجل التحقق من توافر شروط الخاصية العلمية الثانية لعملية الدمج وهي المنطقية ، يستلزم ذلك استكشاف فرص الدمج المتاحة في كشف المصروفات ، حيث نلاحظ إن المنطق يسمح بتجميع بعض البنود في بند واحد لأنها من طبيعة واحدة ، والإفصاح يتم عن ذلك البند وكما موضح أدناه.

ت ـ مع الأخذ بنظر الاعتبار خاصية المنطق، يجب الانتباه إلى ملاحظة مهمة في هذا المجال وهذه الملاحظة على علاقة بالقاعدة العلمية الثالثة من قواعد التجميع وهي قاعدة السماح أو جواز الدمج ، والتي إذا ما توفرت فإنها قد تجعل خاصية المنطق في محل دحض . ولتفسير هذه القاعدة ، لو رجعنا إلى جدول (2) للاحظنا إن الأهمية النسبية لبند الاندثار هو 0.2671 وحدة معلومات وهو اقل من نقطة القطع المسموح بها وهي (1) وحدة معلومات، وهي بذلك تحقق شرط الدمج .ولكن هذه الفقرة من غير المنطق دمجها حسب هذه القاعدة كون إن الاندثار يمثل احد البنود الرئيسة من بنود كشف المصروفات المصرفية التي يجب الإفصاح عنها في جميع الظروف .وإذا كان لابد من تطبيق عملية الدمج على بند الاندثار فيمكن أن يكون ذلك على مكوناته الفرعية، أما قيمته الإجمالية فلابد من الإفصاح عنها. وكذلك الحال بالنسبة للبنود الرئيسة الأخرى.

وبعد الاسترشاد بدليل الأهمية النسبية والأخذ بالقواعد العلمية لعملية الدمج ، يمكن تحديد البنود التي تتصف بالأهمية النسبية والتي يجب دمجها وكما موضح في الجدول (3) .

جدول (3)
مصرف بغداد – شركة مساهمة خاصة
عملية الدمج لكشف المصروفات المصرفية المقارن لعامي 2011 و 2012 وفق معيار الأهمية النسبية واستخراج الفجوة الرقمية

رقم البند	البيان	عام 2011		عام 2012		معيار الأهمية النسبية (وحدة معلومات)		الفجوة الرقمية	
		مليون دينار	%	مليون دينار	%	بعد الدمج	قبل الدمج	وحدة معلومات	%
1	الرواتب النقدية للموظفين:-								
2	الرواتب	182.00	21.499	242.00	24.052	2.8559	2.8559	0.0000	0.000
3	مخصصات عائلية	20.20	2.386	32.00	3.180	1.0586	1.0586	0.0000	0.000
4	مخصصات مهنية وفنية	43.40	5.127	62.00	6.162	1.2444	1.2444	0.0000	0.000
5	أخرى	24.44	2.887	34.00	3.379	0.5758	0.5765	0.0007	0.12
	مجموع الرواتب النقدية للموظفين	270.04	31.899	370.00	36.774	5.62	5.62	0.0000	0.000
	الأهمية النسبية للرواتب النقدية					11.3547	11.3554	0.0007	0.12
6	المستلزمات السلعية	6.10	0.721	8.25	0.820	0.1126	0.1126	0.0000	0.000
7	المستلزمات الخدمية	103.57	12.235	112.50	11.181	0.9632-	0.9632-	0.0000	0.000
8	فوائد مصرفية مدفوعة (فوائد حسابات التوفير)	400.00	47.251	500.00	49.694	2.5695	2.5695	0.0000	0.000
9	الاندثار	10.21	1.206	14.40	1.431	0.2671	0.2671	0.0000	0.000
10	مصروفات أخرى	0.72	0.085	1.00	0.099	0.0168	0.0168	0.0000	0.000
11	المجموع الكلي للمصروفات	846.54	100.000	1006.15	100.000	0.0000	0.0000	0.0000	0.000
	الأهمية النسبية والفجوة الرقمية على مستوى الكشف					13.3575	13.3582	0.0007	0.005

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (2) .

5- تنفيذ عملية الدمج:-

في ضوء النتائج التي توصلنا إليها في الخطوة السابقة ، يتم تلخيص كشف المصروفات المقارن للشركة عينة البحث وكما موضح في الجدول (3). حيث حددت فيه الفجوة الرقمية لمعلومات الدمج على مستوى الأبواب أولا، ثم على مستوى الكشف كوحدة واحدة ثانيا، فكانت النتائج المتحققة كالآتي:-

أ- أسفرت عملية الدمج عن فجوة رقمية في المعلومات المحاسبية قيمتها (0.0007) وحدة معلومات بنسبة0.12% في باب الرواتب النقدية للموظفين . كما لم تسفر عملية دمج بقية البنود عن أية فجوة رقمية في المعلومات نتيجة الدمج .

ب- أسفرت عملية الدمج على مستوى الكشف عن فجوة رقمية إجمالية مقدارها(0.0007) وحدة معلومات وبنسبة 0.005% من المحتوى الإعلامي لكشف المصروفات ككل.

ت- ترتب على عملية الدمج الأولية تلخيص عدد بنود الكشف المقارن من 32 بند الى 11 بند.

ث- بمقارنة القيمة الإجمالية للفجوة الرقمية الناشئة من عملية الدمج على مستوى الكشف ككل وهي (0.0007) وحدة معلومات مع نقطة القطع المسموح بها وهي(1) وحدة معلومات نستنتج بوجود فرصة لتلخيص اكبر للكشف على أن لا تتجاوز مقدار الفرق بين الفجوة الرقمية لمعلومات الدمج الحالية والفجوة الرقمية لمعلومات الدمج عند نقطة القطع المستخرجة في الفقرة (واو) أدناه.

ج- تحتسب قيمة الفجوة الرقمية لمعلومات الدمج المسموح بها حسب نقطة القطع المحددة للكشف وهي10% وكالآتي:-

15.4257*10%=1.5426 وحدة معلومات

ح- يحتسب الفرق بين مقدار الفجوة الرقمية المحددة في الجدول (3) والفجوة الرقمية الناتجة من عملية الدمج حسب نقطة القطع كما يأتي :-

1.5426 -0.0007 =1.5419 وحدة معلومات

وهذا يدل على إن أي عملية دمج يقوم بها المحاسب ولأي بند من البنود المتاحة للدمج يجب أن لا تتجاوز فيها قيمة الفجوة الرقمية الناجمة عن عملية دمج المعلومات المحاسبية عن 1.5419 وحدة معلومات. فلو قام المحاسب بدمج بند فوائد حسابات التوفير والذي يبلغ دليل أهميته النسبية بمقدار(2.5695) وحدة معلومات لتجاوزت قيمة الفجوة الرقمية الناجمة عن الدمج نقطة القطع المسموح بها، حيث ستصبح قيمة الفجوة الرقمية للمعلومات المحاسبية بعد الدمج (2.5695+0.0007) 2.5702 وحدة معلومات وهي أعلى من 1.5419 وحدة معلومات، وعليه فان مستوى الدمج يتوقف عند دمج بنود فوائد حسابات التوفير لأن قيمة الفجوة الرقمية الكلية ستتجاوز 0.0007 وحدة معلومات بمحتوى إعلامي بحدود 0.005% لكشف المصروفات للشركة عينة البحث وهي اقل بكثير من قيمة الفجوة الرقمية للمعلومات الناجمة عن دمج بنود المصروفات في رقم إجمالي وذلك بموجب متطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف والتي تبلغ 100% من وجهة نظر قارئ التقرير المالي. بالطريقة نفسها يمكن قياس بقية بنود كشف الأرباح والخسائر وبالشكل الذي يحدد قيمة المحتوى الإعلامي للكشف .

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

من خلال الدراسة النظرية والعملية لموضوع البحث ، تم التوصل إلى أهم الاستنتاجات الآتية:-

1- عدم وجود إفصاح كاف عن تفاصيل بنود التقارير والكشوفات المالية المعدة بموجب متطلبات النظام المحاسبي الموحد والمطبق في مؤسسات النشاط المصرفي في العراق ومنها المصارف التابعة للقطاع الخاص والتي تكون على شكل شركات مساهمة حيث إن الإفصاح عن محتوى التقارير المالية بموجب هذا النظام إنما يتم بصورة أرقام إجمالية وليست تفصيلية نتيجة لدمج بندين أو أكثر من البنود في رقم واحد وفق الاساليب التقليدية، وهذا ما يترتب عليه وجود فجوة رقمية في المعلومات من وجهة نظر قارئ هذه التقارير، تستلزم قياسها، وهذا ما هدف إليه البحث مستهدفا في عملية القياس احد الكشوفات الختامية للمصرف عينة البحث وهو كشف المصروفات المصرفية حيث بلغت قيمة الفجوة الرقمية للمعلومات الناجمة عن دمج بنود هذا الكشف بموجب متطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف نسبة 100% وهي اكبر من قيمة الفجوة الرقمية الناجمة عن الدمج باستخدام الأسلوب المقترح في البحث والتي كانت بنسبة 0.005% من المحتوى الإعلامي للكشف.

2- ان الاعتماد على الأساليب التقليدية في دمج بنود التقارير والكشوفات المالية والتي تعتمد على معايير لا تساعد في تحديد مستوى الدمج المناسب ، مثل معيار القيمة النسبية ومعيار التغير الحاصل في قيمة البند، وعلى العكس من ذلك فان استخدام معيار الأهمية النسبية للدمج يؤدي الى توفير معلومات ملائمة ويساعد في تحديد مستوى الدمج المناسب وذلك لأنه يجمع بين آثار المعيارين السابقين.

3- إن المحتوى ألمعلوماتي للتقارير والكشوفات المالية المعدة بموجب النظام المحاسبي الموحد للمصارف يفتقر حالة عدم مراعاة تحقيق الموازنة عند تنفيذ عملية الدمج بين كلفة الدمج ممثلا في قيمة الفجوة الرقمية للمعلومات المترتبة عليها وعائد التجميع ممثلا بالوفورات المتحققة في تكلفة إعداد التقرير المالي. وهذا يدل على إن مصممي النظام لم يسترشدوا عند قيامهم بعملية الدمج بالمبادئ والقواعد العلمية التي تحكم عملية الدمج وبأنها إحدى مراحل القياس المحاسبي .

ثانياً : التوصيات

في ضوء الاستنتاجات أعلاه يوصي البحث بالاتي :

1- ضرورة وجود إفصاح كاف عن بنود التقارير المالية المعدة بموجب النظام المحاسبي الموحد للمصارف، وعلى وجه الخصوص مؤسسات النشاط المصرفي التابعة للقطاع الخاص والتي تكون على شكل شركات مساهمة ، لأهمية ذلك للمستثمرين والمقرضين في ترشيد قراراتهم.

2- ضرورة اعتماد معيار الأهمية النسبية في قياس الفجوة الرقمية للمعلومات المترتبة عن دمج بنود التقارير المالية، حيث يوفر هذا المعيار إمكانية تطبيق القواعد العلمية للدمج المناسبة على بنودها.

3- ضرورة تعميم نتائج هذه الدراسة على بقية البنود الإجمالية لكشف الأرباح والخسائر المعد وفق النظام المحاسبي الموحد للمصرف عينة البحث بغية تقليص الفجوة الرقمية للمعلومات الناجمة عن دمج بنود التقارير المالية وذلك من وجهة نظر قارئها.

4- ضرورة المضي قدما نحو تطبيق هذا المعيار على عينة كبيرة من الشركات التي تطبق النظام المحاسبي الموحد للمصارف لكي يتسنى الوصول إلى مستوى دمج أكثر نفعا وقبولا لدى أطراف متعددة من المستفيدين وبما يؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية التي ينتجها النظام المحاسبي.

المصادر

أولاً : المصادر باللغة العربية

أ. التقارير والوثائق الرسمية

1 - التقرير السنوي المنشور لمصرف بغداد - شركة مساهمة خاصة/بغداد/2012.

ب. الكتب

1- حنان ، رضوان حلوة ، (2009) ، " مدخل النظرية المحاسبية" ، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن .
2- السيد ، سيد عطا الله ، (2009) ، "النظريات المحاسبية" ، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن .
3- عبد الله ، خالد أمين ، (2000) ، " تدقيق الحسابات الداخلية النظرية والعملية " ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .
4- مطر، محمد عطية،(1996)، " نظرية المحاسبة واقتصاديات المعلومات". دار حنين،عمان، الأردن.

ج. البحوث والدوريات

1- الحبيطي ،قاسم محسن،(2003)،"قياس خسارة المعلومات في تجميع بنود التقارير والكشوفات المالية في النظام المحاسبي الموحد للمصارف العراقية" . مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل ، العدد 25 .

2- الكواز، صلاح مهدي،(2006) ، " قياس خسارة المعلومات في تجميع بنود التقارير المالية أداة لتحسين المحتوى الإعلامي للمحاسبة : دراسة تطبيقية "، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 4 ، العدد 13 .

3- مشكور، سعود جايد وحميد ن مجيد موسى، (2001) ،" إمكانية استخدام نظرية المعلومات في تحسين التجميع المحاسبي". مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم العدد الثامن.

4- سعد ، سلمى منصور، (1987)، " دور التقارير المالية في اتخاذ القرارات ، دراسة محاسبية في شركة الصناعات الخفيفة". رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة إلى مجلس كلية الأداة والاقتصاد، بغداد.

ثانياً : المصادر باللغة الانكليزية

First: Books

1- AICPA , (2011) , " Materiality" , U.S.A .

2- Belkaoui , Ahmed Riah , (2009) , " Accounting Theory " , Thomson Learning , U.K.

3 -Hendrickson , (1997) , " Accounting Theory ", Richard D. IRW, INC, U.S.A.

4 -James ,Bower& Ropert ,Schlosser,(1969), " Financial Information ystems, theory and practice ",Boston :Ally and Bacon ,In

5 -Lev, Baruch, (1973)," decomposition measures for financial analysis management", IRW,INC,U.S.A.

Second: Periodicals

1-Pendlbury ,M.W.,(1980)" The application of information theory to accounting for groups of companies "Journal of business finance & accounting, U.S.A.

……

……..

……..